جامعة غرداية
مكتبة كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية
رقم الجرد: 315 م د/

كمال قنان

المركز الجامعي غرداية
المكتبة المركزية
رقم الجرد: 3569

رقم الجرد: 44394

العلاقات الفرنسية - الجزائرية

1830-1790

مكتبة العلوم الاجتماعية والإسلامية

هذا الكتاب هدية من وزارة المجاهدين
بمناسبة الذكرى الخمسين لاندلاع الثورة
التحريرية المباركة

Scanned by CamScanner

يتصدى التقرير لدحض فكرة أحقية الدول الأوروبية في الاعتراض متسائلا في نبرة استهجان «هل طالبت فرنسا ولا أوروبا الجزائر أوروسيا بالحساب» عندما قامتا بضم أقاليم واسعة إلى ممتلكاتيهما بالطبع لا». وعلى من يدعي بكون فرنسا هي طرف في الاتفاق المبرم مع الجزائر وروسيا - الذي ينص على عدم المساس بوحدة أراضي الامبراطورية العثمانية - وبالتالي فلا يحق لها تجريد هذه الحملة، ليرد بكون الجزائر ليست جزءا من الامبراطورية العثمانية وأن الداي ليس تابعا ولا موظفا لدى الباب العالي[40]، ليرد ملاحظا أنه حتى ولو كانت كذلك، فإن لفرنسا الحق في إعلان الحرب ضد الجزائر وفقا لمعاهدة الامتياز المبرمة مع القسطنطينية في عام 1604،[41] دون أن يؤدي ذلك إلى القطيعة مع القسطنطينية.

وفي افتراض أبعد، أنه حتى إذا وقعت الحرب مع تركيا فإن ذلك ليس مضرا بالنسبة لفرنسا. فهاته يجب أن تقلع عن فكرة كون التوسع الروسي على حساب العثمانيين غير مفيد لها، بل على العكس، فالتحالف مع سان بطرسبورغ سيتيح لفرنسا إمكانية تحقيق طموحاتها على الضفة اليسرى من نهر الراين وعلى مرتفعات جبال الألب. فالحملة ضد الجزائر والتفاعلات البعيدة التي قد تحدثها سوف تخدم سياسة فرنسا الأوروبية»[42].

وبعد أن استعرض التقرير الفوائد الأخرى الكثيرة التي ستجنيها فرنسا من غزوها واستقرارها في الجزائر، تصدى بقوة لدحض فكرة إنهاء النزاع عن طريق التفاوض والاتفاق مع هاته الأخيرة، ليتساءل باستنكار «هل مما سيشرف جلالته التفاوض مع قطاع الطرق هؤلاء قبل الانتقام منهم شر انتقام؟! وهل يمكث الاعتقاد بكونهم سيتخذون أي اتفاق لم يفوض عليهم بالقوة؟! يجب الاعتراف بهذه الحقيقة يا صاحب الجلالة هو أنه لن يكون هناك سلم مع حكومة الجزائر إلا في تدميرها الكامل، وليس هناك من وسيلة أخرى سوى تجريد حملة برية، والتي نجاحها مؤكد إذا وفرت لها الإمكانيات الكافية ونفذت في الفصل الملائم»[43].

وبعد أن استعرض التقرير التفاصيل الدقيقة التي يجب تهيئتها لإعدادها إعدادا جيدا: تعداد القوات الغازية، تنظيمها تسليحها تأطيرها وتموينها. تحديد مكان الإنزال عند

(40): هذا الاعتراف بالحقيقة يأتي عندما أصبح يتوافق مع مصلحة فرنسا ليدحض مواقف وادعاءات هاته الأخيرة خاصة حول حقوقها الإقليمية وامتيازاتها التجارية في الجزائر استنادا على هذه المعاهدة.
(41): انظر المادة الخاصة بالجزائر في هذه المعاهدة في: ح. قنان. نصوص...
(42): نفس المصدر، ص ص 211 - 222 .
(43): ن.م. ص. 229 .

سيدي فرج، كيفية الاقتراب من الهدف وغير ذلك من المسائل المرتبطة به[44]، ليختم وزير الدفاع تقريره بالتأكيد على ضرورة تجريد الحملة في أقرب الآجال الضروف كلها ملائمة لنجاحها، ليختم عرضه بهذه الفكرة البليغة الدلالة، «إن الجزائر التي لا تعيش إلا من الحرب التي تشنها على تجارة الأمم المسيحية يجب أن تقهر إذا كانت أوروبا تريد العيش في سلام»[45].

قرر الملك شارل العاشر، بإيحاء قبليل رئيس الوزراء، تأجيل إرسال الحملة. فهذا القرار هو الذي دفع ربما وزير الخارجية ليطلب من دوقال إعداد مشروع معاهدة في إطار تصور حل للأزمة عن طريق المفاوضات، والتي كما يتبين فيما بعد أنها لن تكون مفاوضات بمعنى الكلمة. وإنما هي إملاء لشروط غير قابلة النقاش وهي الشروط التي ستكون لها نفس النتائج كالتي ستحققها حملة عسكرية ناجحة. وبالفعل، فالتصور الفرنسي للحل السياسي للأزمة، يتمثل في طلب إيفاد مبعوث رفيع المستوى تكون مهمته تقديم «توضيحات مرضية» للملك عن مسلك الداي نحو قنصله، والتعبير له عن رغبة الجزائر في التصالح مع فرنسا وعن نواياها الحسنة نحوها. وسيتم إعطاء هذه «التوضيحات» في حفل رسمي حددت مراسمه بدقة لتأكيد هذا الجانب من مهمة هذا المبعوث. وبعدها فقط، يمكن أن تجرى مفاوضات معه من أجل إبرام معاهدة صلح جديدة، طلب من قائد عمارة الحصار، الكونت دو لاروشيير، تبليغ الداي حسين باشا بهذا الغرض. وبالفعل فقد أوفد هذا الأخير خلال شهر سبتمبر (1828)، ضابطا من أركان حربه يدعى بيزار يرافقه القنصل العام لمملكة سردينيا الكونت دانيلي دلاتور المكلف برعاية مصالح فرنسا لتبليغ هذا العرض للسلطات الجزائرية. استقبل المبعوث من طرف الداي الذي رحب بفكرة فتح مفاوضات لعقد صلح جديد ولكنه اعترض على إيفاد مبعوث إلى فرنسا قبل التوقيع على الصلح الجديد في الجزائر نفسها. ورغما لكل التباس حول طبيعة هذه المفاوضات والتي لن تكون في نظره سوى مفاوضات الند للند، علق حسين باشا ملاحظا في معرض تعليقه على المطالب الفرنسية، بأنه سيطالب هو الآخر بتعويضات عن الأضرار التي لحقت ببلاده من جراء هاته الحرب. رد المبعوث أن

(44): حول الاستعدادات السياسية للحملة أنظر: ح. قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر. الجزائر 1994، ص ص73-81 .
(45): نفس المصدر. كانت الجزائر في هذه الفترة في حالة سلم مع كل الدول الأوروبية عدا فرنسا التي أعلنت عليها الحرب مؤخرا. وقبل هاته الحرب كانت الجزائر تعاني من اعتداءات القراصنة البرتغال على تجارتها حتى وهي على متن السفن الأوروبية بما فيها السفن الفرنسية رغم عقد المعاهدات لهذا الغرض دفع السلطات إلى ارسال مذكرة للدول التي لها قناصل معتمدين لديها تذكرها فيها بهذا الالتزام. انظر أعلاه.

Scanned by CamScanner

فائد عمارة الحصار ليست له صلاحيات التفاوض. فصلاحياته تنحصر فقط في إعلان الهدنة ووقف الأعمال العدائية، ونقل صوت الحكومة الجزائرية إلى فرنسا. وهو ما جعل الداي يقرر وقف هذه الاتصالات التي لا ترجى منها أية نتيجة. وبالتالي فإنه عندما طلب قنصل سردينيا لقاء جديدا معه، أبلغ على لسان مترجم وزارة البحرية والخارجية أن حسين باشا ليس له ما يضيفه إلى ما قاله لهما أثناء لقائهما الأول معه[46].

ومن ناحية أخرى، كان احتمال قيام الفرنسيين بالرحيل فورا في مدينة عنابة واحتلال المنطقة المحيطة بها، مثار قلق شديد للحكومة. لقد كانت هناك تراقب نشاط الأوروبيين والفرنسيين منهم بوجه خاص، بيقظة شديدة، والتي لها ما يبررها نظرا للتحركات هؤلاء والتطلعات التي يبدونها خلال السنوات الأخيرة. ولذلك فبمجرد أن أعلنت فرنسا الحرب رسميا أرسلت تعليمات للداي قسنطينة تقضي بالإسراع في احتلال المراكز الفرنسية وهدم المباني التي أقاموها مؤخرا بها[47]، وهو ما تم فعلا. كما تم تشميع أبواب المنازل التي كان الفرنسيون يشغلونها في مدينة عنابة، والتي وجدوها خالية. وبالفعل، فقد أجلت فرنسا الحامية من الجنود التي كانت بالقالة مع مدافعهم وكذلك الرعايا الفرنسيين الذين كانوا في المنطقة، قبل وصول أمر الحكومة لسلطات المدينة.

يلاحظ من ناحية أخرى أن السلطات الجزائرية كانت على استعداد للسماح للفرنسيين بمتابعة نشاطهم التجاري في مدينة عنابة لولا قرارهم بالانسحاب منها[48].

---

(46): م.خ.ف/م.وث. الجزائر2 . مذكرة حول مهمة لابروتونيير الأولى المؤرخة في25 سبتمبر1828 .

(47): نشر فيرو مجموعة من الرسائل التي بعث بها الحاج أحمد باي للداي حسين حول هذه المسألة وحول الاجراءات التي اتخذت في مدينة عنابة لمواجهة أي ارتال محتمل للفرنسيين في المنطقة أنظر:
Ferraud. Destruction des etablissements français de la calle en 1827. In.Rev.Af 1873. P.P. 421-437.

(48): مع بداية شهر جوان 1827 أرسلت تعليمات للسلطات المحلية بعنابة تقضي بالاستعداد واليقظ وتنظيم الحراسة بصفة مستمرة، على أن هذه الاجراءات يجب أن لاتؤدي إلى مضايقة الفرنسيين ولا الأوروبيين المقيمون في المدينة ووضع العراقيل في طريق نشاطاتهم التجارية «وأما النصارى الفرنسيين الذين في عنابة فليكم تم أياكم أن يعتدي عليهم أحد أويظلمهم أويضيع لهم شيئ من مالهم. وإن أرادوا المقام في عنابة فعليهم أمان الله لابمالهم مكروه، وإن أرادوا الانتقال إلى بلادهم برضاهم وطوعهم فلا يمنعهم أحد ولايعتدى عليهم ويرصون مالهم وأمتعتهم عن آخرها بحيث لايضيع لهم شيئا أصلا. لكن إذا عزم أحد منهم على السفر برضاه فلابد أن تأخذوا خط يده، على أنه ذهب طائعا بماله بتمامه لم يلحقه مكروه، كتاب يحترف فيه بذالك... وكذالك غيره من سائر أجناس النصارى الذين في عنابة. من أقام بها معهم فله الأمان العام يبيع ويشتري لايلحقه أحد بإذاية ولابمكروه أبدا». رسالة أحمد باي لسلطات مدينة عنابة في:
Bigonnet, Une lettre du Bey de Constantine en 1827. In.Rev.Af. 1899. P.P.172-181.
كما تتضمن مجموعة الرسائل التي بعثها الحاج أحمد باي للداي حسين باشا، بعض الرسائل تتعلق بهذا الموضوع. هذه المجموعة من الرسائل محفوظة في المكتبة الوطنية (الجزائر) تحت رقم 1642 .

هذا ما نص عليه التعليمات التي أرسلت للسلطات المحلية في المدينة في بداية شهر جوان1827 [49]، أي قبل حدوث القطيعة بأسبوعين. ومن جهة أخرى فإن البحارة الفرنسيين الذين تم أسرهم وكذلك الجنود الذين أرسلوا للقيام بعمليات تخريبية وتم توقيفهم فإنهم لم يسترقوا كما كان الشأن في الماضي وإنما عوملوا كأسرى حرب وأوسع من ذلك. فبعض الجرحى سمح لهم بالإقامة عند قنصل سردينيا الذي أواهم في منزله الريفي، والبعض الآخر عند القناصل الآخرين[50]، ولتأكيد نيته الصادقة في إنهاء النزاع بطريقة سلمية، أطلق الداي سراح سبعة أسرى من الفرنسيين. لقد فسرت هذه المبادرة من طرف لابرو تونيير على أنها دليل أكيد على رغبة الحكومة الجزائرية في التصالح وإنهاء النزاع.

استغل لابرو تونيير طلب وزير البحرية إفادته بتقرير حول تأثيرات الحصار على الجزائر وحول الوسائل التي يراها ملائمة لتشديده، ليصبح أكثر فعالية وتأثيرا، كما طلب منه معرفة رأيه حول الطريقة التي يراها مناسبة لإجبار الجزائر على طلب الصلح، ومن أجل هذه الغاية فهو ينتظر منه تقريرا يتضمن تصورا دقيقا لمشروع حملة بحرية كبيرة ضد الموانئ الجزائرية[51] ليعبر عن وجهة نظره في كيفية معالجة الأزمة مع الجزائر.

اعتبر لابرو تونيير، أن التفاوض المباشر هو أفضل طريق لإنهاء النزاع. ففي رأيه أن الاتصالات التي جرت عن طريق قنصل سردينيالم تعط أية نتيجة. وأن الداي حسين باشا يتساءل من جهته لماذا لاتُعطى لقائد العمارة صلاحيات التفاوض «بدل الاستعانة بالأجنبي» كما سجل دلابروتونيير مؤشرا آخر عن استعدادات الداي الحسنة. فهذا الأخير يردد دائما في أحاديثه بكونه لم يخطر بباله مطلقا إهانة ملك فرنسا الذي يكن له كل التقدير والاحترام. وأنه لايفهم لماذا تعلن فرنسا عليه الحرب». ويرى دولابرو تونيير أن الداي حسين باشا واقع تحت تأثير رجال البحرية، وعلى رأسهم وزير البحرية والخارجية الذي يكن حسب قوله، حقدا شديدا للفرنسيين. كما أن بعض القناصل الأجانب وعلى

---

(49): انظر أعلاه الهامش 48 .

(50): Bianchi, Relation de l'arrivvee dans la rade d'Alger du vaisseau français "laprovence" et details de l'umulte faite par les ALGERIENS LE 3 Aout 1829. In.Rev.Af. 1877. P.P.425-426.

(51): م.خ.ف/م.وث الجزائر4، باريس 24 أفريل 1829 .

Scanned by CamScanner

رأسهم فيصل الجزائر الذي ويعمل كل ما في وسعه لتأليبه ضدنا؟ لهذه الاعتبارات وأخرى غيرها طلب دولابرو تونير منحه صلاحيات للتفاوض والتي ستكون هدفها الفعلي هو إطلاق سراح الأربع والأربعين أسيرا المحتجزين في الجزائر، ولكن غايتها الأساسية هي حمل الداي على ترضية المطالب الفرنسية، مؤكدا من جهة أخرى أن الحصار مهما كان شديدا سيبقى غير كاف لإجبار الجزائر على الرضوخ للشروط الفرنسية، فتأثيره محدود جدا بالنسبة لشعب لايمارس التجارة البحرية إلا في حدود ضيقة جدا. فمن طريق تونس والمغرب تصله كل الأشياء التي هو في حاجة إليها، ومع هذا فهو يرى ضرورة تعزيز الفرقة البحرية القائمة بالحصار بخمس سفن حديثة في منظور توفير حماية أكبر لتجارة فرنسا البحرية في المتوسط، ومن أجل القيام بالعملية البحرية الكبيرة ضد الموانئ الجزائرية.

بالنسبة للعمل العسكري ضد الجزائر، يرى دلابرو تونير أنه في حالة فشل المفاوضات «تقوم سفن الفرقة البحرية بقصف مدينة الجزائر وكذلك قصف البطاريات الموجودة في ضواحيها الغربية ثم تتوجه إلى أرزيو ووهران وعنابة لنفس الغاية من أجل تكبيد العدو أكبر الخسائر الممكنة. وبعد القصف تقوم بانزال قوات في هذه الأماكن: ثلاثة آلاف عند أرزيو ووهران وألف وخمسمائة عند مدينة عنابة». فمواطئ القدم هاته ستكون لها فائدة كبيرة إذا ما تقرر تجريد حملة برية. مما سيسمح لفرنسا بوضع حد لهذا الخلاف الطويل وذلك بهدم مينائي الجزائر وقصبتاته وبحيث تصبح هذه الأمة في وضع لن يسمح لها أبدا بإلحاق الضرر بفرنسا»[52]، ومن أجل إنجاز هذا المشروع، أكد لابرو تونير على وجوب بدء الاستعدادات في شهر ديسمبر المقبل لتكون الحملة جاهزة للعمل في شهر ماي 1830 «وهو الوقت الذي أراه مناسبا لذلك من جميع الوجوه»[53].

شرح دولابرو تونير صلاحيات التفاوض كما زوده بتعليمات محددة لهذا الغرض. فمهمته الأساسية كانت تتلخص في حمل الداي على التوقيع على مشروع المعاهدة التي أعدها دوفال بطلب من وزير الخارجية دوماس في خريف 1827.

وفي يوم 30 جويلية (1829) استقبل المبعوث الفرنسي الذي كان يرافقه المترجم

(52): مع فيليوت، الجزائر، باريس 24 أفريل 1829.
(53): نفس المصدر.

بياشي[54]، وسكرتيره الخاص إلى جانب أحد الضباط من أركان حربه، من طرف وزير البحرية والخارجية حيث تم ضبط برنامج اللقاء مع الداي، في اليوم التالي.

ولضمان إنجاح مهمته ولو في حدها الأدنى، حاول دلابرو تونير تجزئتها إلى مسألتين: إطلاق سراح الأسرى الفرنسيين، والتوقيع على مشروع المعاهدة التي حملها معه. لكنه فشل في ذلك. فالمسألتان متكاملتان فلا يمكن الفصل بينهما. وبالرغم من الانطباع الذي خرج به الداي من هذا اللقاء الأول مع المبعوث الفرنسي بكون هذا الأخير لم يأت للتفاوض وإنما جاء لإملاء شروط، ومع ذلك فإنه لم يسرع في اتخاذ أي موقف نهائي من المطالب الفرنسية بل أجل جوابه عنها إلى اللقاء الثاني الذي حدده يوم 2 أغسطس (1829)، وهو ما يؤكد بأن الموقف الذي سيتخذه، فيما بعد، لم يصدر عن اندفاع أو انعدام التروي وإنما جاء بعد تأمل عميق واستشارة واسعة مع المسؤولين الكبار.

إن ما كانت تطلبه فرنسا في الواقع ليس التفاوض وإنما الاستسلام. فهي لاتطلب منه شيئا أقل من وضع خاتمه على مشروع معاهدة أعدت سلفا، دون تبديل أو تغيير أي شيء فيها. لقد أصيب بخيبة أمل عندما اعتقد أن فرنسا قبلت فتح مفاوضات حقيقية وليس إملاء شروطها على الجزائر. فالموضوع خطير، والخيار مصيري بين الانتحار أو قبول المواجهة مهما كانت النتيجة. لقد اختار الطريق الثاني على بينة من الأمر. وهذا ما يفسر الموقف الصلب الذي اتخذه في لقاء يوم 2 أغسطس (1829)، عندما رفض مشروع المعاهدة رفضا قاطعا. كما ردّ على تهديدات دلابرو تونير بكل شيء لديه هو الأمر بالمدافع والبارود»[55].

يتضمن مشروع المعاهدة عددا من الترتيبات التي استهدفت القضاء، على استقلال الجزائر وسيادتها وإلزامها على العودة إلى الانضواء تحت كنف الدولة العثمانية كمجرد

(54): ترك بياشي رواية مفصلة عن اتصالاته مع الجزائر وتفاصيل عن حالة الرعي على ضفة لاوادلس من طرف مدغمية الهباء، والتي لاتخلو من قيمة تاريخية. ولكن مع الأسف لم يعن بنشر نفحة حول ما دار في المقابلين الهامين اللتين أجراهما مع الداي في يومي 31 جويلية و2 أغسطس (1829). وإنه يتسع حتى بالإشارة إلى من كان مع الداي من المسؤولين الجزائريين عدا الترجمان الأول للحكومة السيد بن سيدان. من المؤكد أن صمته من هذا هو لسبب المسألة كان بسبب التعليمات الشديدة التي يكون قد تلقاها بعدم ذكر وأو بإشارة إلى ما جرى في هاتين المقابلتين. فهذا التحفظ يفهم في حينه على اعتباره من أسرار الدولة، فروايته نشرت لأول مرة في سنة 1830، لكن الطرح لايسمح إلا أن يأسف لعدم تسجيل بياشي لتفاصيل هذا اللقاء التاريخي من مولده كمترجم للوفد الفرنسي. أنظر Bianchi ، نفس المصدر.

(55): أضافت بعض الروايات لهذه الحملة بكون الداي حينئذ بانيا تعامر لما للمبعوث الفرنسي بأنه مدعوما من طرف دولة كبرى، ونحقد أن هذا مجرد احتمال فالفكرة التي أثيرت بياشي وهو شاهد عيان هي أقرب إلى نظرنا إلى الحقيقة وهي التي اعتمدناها. أنظر: Bianchi، م.م، ص458.

Scanned by CamScanner

باشوية من الباشويات الإدارية للامبراطورية العثمانية، وإدخال تغيير جذري على مبدإ التعاقد البلد الذي كان قائما بين البلدين حتى ذلك الوقت[56]. ومن بين المسائل الخطيرة التي أدرجت في نص مشروع هذه المعاهدة، هو تثبيته لادعاءات فرنسا الإقليمية في الجزائر. فالبند الخامس منها ينص على اعتراف الدولة الجزائرية بملكية فرنسا لشريط من الأراضي يمتد ما بين مصب وادي سيبوس غربا حتى الحدود التونسية شرقا[57] وهي والملكية التي كرستها المعاهدات المبرمة مع الدولة العثمانية ومع الجزائر. وعلى ذلك فإن فرنسا لن تصبح ملزمة في المستقبل بدفع أية إتاوة، لا من النقود ولا من المرجان، سواء لخزينة الإيالة أولباي قسنطينة أولقائد عنابة. كما ينص هذا البند كذلك، على حق التجار الفرنسيين في الاستقرار في مدينة عنابة ومدن الجزائر الساحلية الأخرى مثلهم في ذلك مثل التجار الأوروبيين الآخرين[58].

على إثر فشل مهمة لابرونيير الثانية تأكدت الحكومة الفرنسية بأنه لا أمل لها في إرغام الجزائر على قبول مطالبها بدون الاضطرار إلى تجريد حملة عسكرية ضدها. لكن اتخاذ قرار مثل هذا لايزال يثير مخاوفها، حيث كانت تخشى من نتائج فشل الحملة عشية شديدة. ولذلك فإنها ستقف أول إشارة وصلتها من قنصلها بمصر حول احتمال قبول والي مصر، محمد علي، المشاركة في هذه الحملة[59]، لكن بعد فشل المباحثات مع محمد علي لم تجد بدا في النهاية من ركوب المغامرة مهما كانت النتيجة. فسمعتها ومكانتها كدولة كبرى إلى جانب مصالحها، كما أن مصير العرش البوربوني نفسه مربوطا بتجريد هذه الحملة التي أصبحت في الذهنية السائدة لدى أصحاب القرار في فرنسا وفي قطاعات الرأي العام المحلي خيارا لا ثاني له.

ففي يوم 7 فبراير 1830، أعلنت التعبئة في الجيش، وبدأت الاستعدادات لتجهيز الحملة. وفي 12 مارس بعثت فرنسا بمذكرة إلى الحكومات الأوروبية[60]، تخطرها بالقرار الذي اتخذته، مرفقة بتوضيح للمبررات المختلفة التي دفعتها لاتخاذ هذا القرار. كما أكدت لها في نفس الوقت بأن استعداداتها العسكرية الجارية «لن تستهدف سوى الجزائر والجزائر وحدها».

---

(56): للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع راجع ج. فلاد قضايا... ص71 وما بعدها.

(57): وهو مايمثل حوالي 4000 كلم مربع.

(58): انظر نص مشروع هذه المعاهدة في ج. فلاد نصوص... ص ص283-294 .

(59): لأخذ فكرة إجمالية عن هذه المسألة راجع ج. فلاد قضايا ص ص74-80 .

(60): م.خ.ف.ب.وت. الجزائر، مذكرة فرنسا للدول الأوروبية الكبرى. 12 مارس1830 .

الخاتمة

إن مسار العلاقات الفرنسية - الجزائرية خلال الأربعين سنة التي سبقت الغزو، قد مر بمراحل ثلاثة، تتميز عن بعضها البعض في جوانب، كما تمثل استمرارا وتواصلا في جوانب أخرى، فالتميز يتمثل في طبيعة الدوافع التي تحرك هذه العلاقات خلال كل مرحلة من هذه المراحل، وخصوصياتها المرتبطة بالأهداف الظرفية التي تعمل الدبلوماسية الفرنسية على تحقيقها والاستمرار يبدو في المكانة البارزة التي تحتلها الجزائر في انشغالات واهتمامات المسؤولين الفرنسيين لدى مختلف الأجيال منذ القرن السادس عشر؛ وكذا بالنسبة لمختلف النظم التي تعاقبت على حكم هاته البلاد منذ سنة 1789.

وبهذا الصدد تجب الإشارة إلى اللبس الذي أحاط بمدلول كلمة «المكانة» الذي ألحقته بها الأدبيات التاريخية الفرنسية لما بعد سنة 1815، وتوضيح محتوى هذه الكلمة ومعناها، كما عبرت عن نفسها حقيقة في مسار تاريخ العلاقات بين البلدين. فالمكانة التي تريد فرنسا الظفر بها، والمحافظة عليها ليست «النفوذ» كما أريد تأويلها وترجمتها فيما بعد، وإنما تعني الصداقة، والحظوة لدى الحكومة الجزائرية، على اعتبار كونها أول دولة مسيحية تحالفت مع المسلمين، وكان لها شرف الحظوة لدى أكبر دولة إسلامية في مطلع العصور الحديثة، وهي الدولة العثمانية، حتى أن السلطان سليمان القانوني أسبغ على ملكها فرانسوا الأول تكرمه منحه لقب الإمبراطور، الذي اعتز به وورثه لخلفائه الذين حملوه باعتزاز وفخر خلفا عن سلف حتى القرن التاسع عشر، وعندما بدأت فرنسا تسعى وتعمل من أجل أن تعطي لهذه المكانة معنى آخر، فإن ذلك سوف يدفع العلاقات بين البلدين في اتجاه مسدود.

تمثل المرحلة الأولى من الفترة موضوع الدراسة، امتدادا للجوانب الثابتة في الدبلوماسية الفرنسية نحو الجزائر، كما كان لها أهداف مرحلية محدودة، عملت على تحقيقها عن طريق تثمين الرصيد المعنوي الذي كانت تتمتع به لدى السلطات الجزائرية.

شكلت مسألة تمديد معاهدة السلم الثنوي الأولى، لمائة سنة أخرى موضو